

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض،

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية

لمحافظة القاهرة عن العام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٢٦٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة نظام العاملين بالغرفة التجارية لمحافظة القاهرة ؛وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القاهرة جلسة ٢٠٠٦/٨/٢١ ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/١٠/٤ ؛**قرر :****مادة ١ -** اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة القاهرة للعام المالى ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٢١٥٥٠٠٠٠ ج (فقط واحد وعشرون مليوناً وخمسمائة وخمسون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١٧٤١٩٧٣٥ ج (فقط سبعة عشر مليوناً وأربعمائة وتسعة عشر ألفاً وسبعمائة وخمسة وثلاثون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٤١٣٠٢٦٥ (فقط أربعة ملايين ومائة وثلاثون ألفاً ومائتان وخمسة وستون جنيهاً لا غير) .**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٠٠٦/١٠/٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن